ثماني بلدات في محافظة درعا توافق على «مصالحة» مع دمشق

6

في رده على سؤال عسكر

الحمود: مشاريع «الصحة» تواجه العديد من المعوقات

أكد وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل حمود الصباح أن وزارة الصحة تواجه عددا من العقبات والتحديات في تنفيذ خطتها، مشيراً الى ان المعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الصحية الإنشائية هي كالتالي: معوقات في بعض المواقع تتطلب ازالتها من جهات أخرى بالدولة تمهيدا لتسليم الموقع المخصص للمشروع لوزارة الصحة للبدء بالتنفيذ، ومعوقات أثناء مرحلة تنفيذ المشروع خاصة بالبنى التحتية تتطلب ازالتها من جهات أخرى بالدولة، و تأخر تسليم تقارير الحسابات الإنشائية مما يترتب عليه تأخر بالجدول الزمني للإنجاز، واتباع الوزارة والجهات الرقابية سياسة ترشيد الإنفاق الا على المشاريع الضرورية فقط.

وأضاف الحمود في رده على سؤال النائب عسكر العنزي أن مشاريع وزارة الصحة التطويرية تواجه العقبات التالية: وجود نقص في الكوادر الفنية والإدارية في بعض الإدارات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع، وارتباط تنفيذ بعض المشاريع مع جهات من خارج وزارة الصحة مما يؤدي إلى بطء الإنجاز، واتباع الوزارة والجهات الرقابية سياسة ترشيد الإنفاق الا على المشاريع الضرورية فقط.

الشيخ باسل الحمود

عسكر العنزي

وقال الحمود في رده: إن وزارة الصحة تقوم بتنفيذ الخطة الإنمائية الخمسية متوسطة الأجل للدولة (2015 / 2016 2019 / 2020) و الموزعة على 5 خطط سنوية حيث تقوم الوزارة حاليا بتنفيذ السنة الرابعة من الخطة (2018 / 2019) وذلك ضمن ركيزة «رعاية صحية عالية الجودة» انسجاما مع الرؤية العامة.

وتابع الحمود: وتنفذ وزارة الصحة مجموعة من المشاريع التطويرية والمشاريع الإنشائية، والمشاريع التطويرية هي كالتالي: البرنامج الوطني للاعتراف بجودة الخدمات في المؤسسات الصحية ومشروع جودة الخدمة الصحية، والوقاية والتصدي للأمراض المزمنة السارية ومشروع تفعيل دور المعلومات الصحية ومبادرة المدن الصحية وتطوير خدمات الصحة المهنية ومشروع تطوير الخدمات الصحية لطلبة المدارس.

وأضاف الحمود: والمشاريع الإنشائية التي تنفذها وزارة الصحة هي كالتالي: مباني جديدة بمستشفى الفروانية و مبنى جديد بمستشفى ابن سينا و مبنى جديد بمستشفى الأميري ومبنى جديد بمركز الكويت للسرطان ومستشفى الصباح الجديد ومبنى جديد بمستشفى العدان ومبنى جديد بمستشفى الامراض السارية ومستشفى

في سؤال لوزير التربية

الدلال: هل يوجد خطط مدروسة لرفع المستوى العلمي والأكاديمي لجامعة الكويت؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالًا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي قال في مقدمته:

دومًا كنّا نفتخر بجامعة الكويت باعتبارها من أوائل الجامعات الخليجية الحكومية، إلا أن هذا الشعور تزعزع كثيرًا بسبب تراجع مستوى الأداء العلمي والمهني والأكاديمي لجامعه الكويت محليًا وعالميًا، وفي الوقت نفسه أخذت جامعات خليجية وعربية في المنطقة تتفوق بمراحل على جامعة الكويت، ومؤخرًا أظهرت المؤشرات الدولية تراجع مرتبة الكويت عالميًا ومن تلك المؤشرات ما أظهر تراجع جامعة الكويت من (651 – 700) في 2018 إلى (800 – 1000) في 2019 على قياس مؤشر كيو اس العالمي، وبلا شك إن هذا التراجع يعكس خللًا جسيمًا في الإدارة التعليمية والأكاديمية المتعاقبة على جامعه الكويت.

1 – هل يوجد معايير أو خطط مدروسة ومعتمدة لرفع المستوى العلمي والأكاديمي والمهني لجامعة الكويت وفقًا لمعايير وأسس الجامعات المتقدمة والمتفوقة، وإذا وجد هل يوجد التزام بالتطبيق من عدمه، وإذا لم توجد تلك المعايير والأسس فما أسباب ذلك؟

محمد الدلال

2 – تراجع جامعة الكويت في المؤشرات العالمية ليس بجديد، هل قامت وزارة التعليم العالي أو مجلس جامعة الكويت بدراسة هذا التراجع العلمي والأكاديمي والمهني خلال السنوات الخمس الماضية وحتى تاريخه وهل تم اتخاذ إجراءات لمعالجة هذا التراجع في المؤشرات العالمية مع تزويدي بأية قرارات أو دراسات في هذا الشأن إن وجد.

3 – هل يوجد في مجلس جامعة الكويت أو الإدارة الجامعية لجامعة الكويت وحدة عمل أو فريق عمل متخصص يتولى مهام مراجعة درجة جامعة الكويت في المؤشرات العالمية ومن ثم يقدم تقارير ومقترحات لمعالجة الأمر، وإن لم يوجد مثل هذا الفريق فمن تولى التصدي لهذا التراجع خلال السنوات الخمس الماضية.

4 – هل يوجد في جامعة الكويت آليات أو نظم معتمدة لتقييم الأداء العلمي والبحثي والمهني والأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس مقارنة أو يعادل المعايير العالمية المتقدمة في تقييم البحث العلمي والأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، وإذا وجد يرجى تزويدي بتلك المعايير المقارنة وما الجهات أو المنظمات أو الجامعات المتقدمة في المؤشرات الدولية التي تم الاقتداء بها أو المقارنة بها؟

5 – من أهم معايير التقدم علميًا وأكاديميًا واجتماعيًا وكذلك في المؤشرات العلمية للجامعات وجود براءات اختراع مسجلة عالميًا أو محليًا للهيئة التدريسية وطلبة الجامعات، لذا هل يوجد نظم أو معايير معتمدة في وزارة التعليم العالي أو جامعة الكويت لتشجيع ودعم وتنظيم تسجيل براءات الاختراع وهل يوجد دعم أيًا كان نوعه لمن يقوم بتقديم براءة اختراع من أعضاء هيئة التدريس والطلبة، مع تزويدي بأعداد براءات الاختراع لأعضاء هيئة التدريس أو الطلبة منذ قيام جامعة الكويت في الستينات وحتى تاريخه موزعه على السنوات .

6 – البحث العلمي والأبحاث العلمية أساس للرقي العلمي والأكاديمي، فما هي رؤية وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت لتشجيع البحث والأبحاث العلمية من حيث التوجه والأهداف والميزانية المقررة وضوابط التقييم للأبحاث العلمية والنتائج المرجوة لتحقيقها التي من شأنها رفع مستوى التعليم في الكويت من جانب ومن جانب آخر رفع درجة جامعة الكويت في المؤشرات العالمية ومدى ارتباط الأبحاث بحاجة وفائدة الدولة والمجتمع، وهل يوجد توجه لتطوير ودعم البحث العلمي خلال المستقبل القريب وما أسس ذلك؟

سأل وزير التربية عن ملاحظات «المحاسبة» على عقد إحدى المناقصات

المرداس للرشيدي: ما أسباب عدم تطبيق تعديلات «العمل الأهلي» على الموظفين المنتقلين من «أوسكو» إلى شركات مؤسسة البترول؟

وجه النائب نايف المرداس سؤالًا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي طالب فيه بتزويده بالآتي:

1 – نسخة من عقد المناقصة رقم (303) مع بيان قيمته ومدته والشركة المنفذة له.

2 – هل توجد مخالفات من قبل الشركة المنفذة أثناء فترة تنفيذ العقد وما تلك المخالفات على وجه التحديد؟

3 – هل حدد المتسبب بتلك المخالفات مع بيان اسمه ووظيفته ونوع المخالفة ونوع وحجم الخسارة التي تكبدتها الدولة نتيجة هذه المخالفة، وما العقوبة والإجراءات التي اتخذت بحقه، والمراكز الوظيفية التي تولاها عقب هذه المخالفة وتلك الخسائر؟

4 – ما رد وزير التربية على ملاحظات ديوان المحاسبة على العقد (303) ومخالفاته وعلى وجه الخصوص سؤالهم عن تحديد المتسبب بحرمان خزينة الدولة من إيرادات محققة تمثل قيمة غرامات عن نحو (3) ملايين علبة عصير سنويًا طيلة مدة العقد وبما يجاوز مليوني دينار كويتي؟ مع تزويدي بجميع المستندات والبيانات وما تم في هذه المناقصة منذ تاريخ إرسائها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ووجه المرداس سؤالًا إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي قال في مقدمته:= بناء على القانون رقم 85 لسنة 2017 الذي بموجبه تم تعديل المادة 51 من القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي وبناء على القانون رقم 17 لسنة 2018 الذي جاء لحماية حقوق العاملين في القطاع الأهلي وذلك من خلال مد النطاق الزمني لسريان القانون رقم 85 لسنة 2017 ليصبح من تاريخ العمل بالقانون رقم 6 لسنة 2010 ليشمل جميع العاملين وبأثر رجعي.

وطالب تزويده بالآتي:

1 – هل تم العمل بالقانون رقم 85 لسنة 2017 في شأن الموظفين المنتقلين بعد تاريخ إقراره من جميع الشركات النفطية لشركة البترول المتكاملة (كيبيك) إذا كانت الإجابة بالنفي فما أسباب عدم العمل به؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فما أسباب عدم تطبيقه على الموظفين المنتقلين في سنة 2013 من شركة الخدمات البترولية (أوسكو) إلى الشركات الزميلة والمنضوية تحت مظلة مؤسسة البترول الوطنية؟.

2 – هل أحيل هذا الموضوع إلى الفتوى والتشريع لأخذ الرأي القانوني فيه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من كتاب الإحالة وكذلك برد الفتوى والتشريع إن وجد.

ليعمل بالتوازي مع الحاسب الرئيسي في حالات الطوارئ أو وجود أعطال

الجراح: موقع أمني احتياطي بمبنى نواف الأحمد

ربيع سكر

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح في رده على مقترح نيابي برغبة مقدم من النائب عسكر العنزي «أن وزارة الداخلية يوجد لديها موقع أمني احتياطي بمبنى نواف الأحمد في صبحان مجهز بكافة أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها وأجهزة الشبكات والاتصالات والتجهيزات الهندسية والأنظمة المساندة لتعمل بالتوازي مع الحاسب الرئيسي في حالات الطوارئ أو وجود مشاكل او أعطال. جاء ذلك في رد من وزير الداخلية على اقتراح نيابي برغبة بانشاء مركز نظم معلومات احتياطي متواز مع مركز نظم المعلومات الحالي لوزارة الداخلية ويكون احتياطيا للمركز الأصلي.

الشيخ خالد الجراح

هل تدفع رسوما للدولة؟

الدوسري يسأل العازمي عن الجامعات الخاصة في الكويت

وجه النائب ناصر الدوسري سؤالًا إلى وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي نص على الآتي:

1 – كم عدد الجامعات الخاصة في الكويت؟ مع توضيح مساحة كل جامعة وموقعها وعدد الطلبة الدارسين بها ونسبة النجاح فيها.

2 – هل الجامعات الخاصة تدفع أي رسوم للدولة؟ إذا كانت الاجابة نعم يرجى تزويدي بأية رسوم تدفعها الجامعة للدولة سواء إيجارات أو غير ذلك؟ وإذا كانت الإجابة لا عن السؤال السابق فما أسباب عدم تحصيل أية رسوم منها؟ وما الخدمات التي تحصل عليها الدولة نظير ذلك؟

ناصر الدوسري

3 – يرجى تزويدي بكل المزايا التي تحصل عليها الجامعات الخاصة من الدولة.

4 – هل الجامعات الخاصة تخصص مقاعد سنوية في كلياتها للمتفوقين من الطلبة غير محددي الجنسية؟ إذا كانت الإجابة نعم فكم عددها؟ وإذا كانت الإجابة لا؟ فلماذا لم تقم بذلك؟

5 – هل سبق أن خاطبتم الجامعات الخاصة بتوفير مقاعد للبدون؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بنسخة من كتاب المخاطبة ورد الجامعات، وإذا كانت الإجابة لا فما أسباب ذلك وما إجراءاتكم لتوفير مقاعد للطلبة البدون في الجامعات الخاصة؟

6 – تقدمت باقتراح برغبة بإلزام الجامعات الخاصة في البلاد بتخصيص مقاعد للطلبة الكويتيين الراغبين في استكمال دراستهم العليا على نفقتها الخاصة وبتخصيص مقاعد في كل كلية من كلياتها للمتفوقين من الطلبة من فئة المقيمين بصورة غير قانونية، على أن تكون دراستهم بالمجان ولا يدفعون أية رسوم فلماذا لا تبادر «التعليم العالي» بتطبيق هذا الاقتراح؟

7 – كم عدد الطلبة الكويتيين في البعثات الداخلية حتى تاريخ توجيه السؤال؟ وكم بلغت تكلفة البعثات الداخلية منذ أن طبق نظام البعثات الداخلية وحتى تاريخ توجيه السؤال؟ مع تفصيل حصة كل جامعة من الميزانية وعدد الطلبة الذين ابتعثوا فيها من قبل التعليم العالي.

8 – هل قامت وزارة التعليم العالي بقبول مقيمين في نظام البعثات الداخلية؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بأسماء وجنسيات هؤلاء الطلبة مع تزويدي بتخصصاتهم والمبالغ التي دفعت لهم؟

9 – هل سجلت وزارة التعليم العالي أي مخالفات على الجامعات الخاصة خلال السنوات الماضية؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدنا بنسخ من هذه المخالفات والإجراءات التي قامت بها الوزارة تجاه هذه المؤسسات المخالفة.

الصالح يسأل وزير المالية عن ملابسات تسرب وقود داخل «الكويتية» في إحدى رحلاتها

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً إلى وزير المالية د.نايف الحجرف قال في مقدمته: نمى إلى علمي أن طائرة الخطوط الجوية الكويتية الرحلة رقم 101 المتجهة إلى لندن الأحد 10 يونيو اضطرت إلى إلغاء الرحلة والعودة إلى مطار الكويت الدولي بعد أن حصل تسريب جزئي للوقود من إحدى السيارتين المحملتين على الطائرة وأنه بلغت رائحة الوقود مقصورة الركاب. ونظرًا لخطورة هذه الواقعة وتهديدها المباشر لسلامة الركاب، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

1 – ما ملابسات تسرب الوقود داخل طائرة الخطوط الجوية الكويتية الرحلة رقم 101 المتجهة إلى لندن الأحد 10 يونيو؟ وهل جرت حالات اختناق؟

2 – هل تم التصريح للسيارتين المحملتين بالوقود بالصعود إلى الطائرة. والتأكد من مطابقة ذلك واللوائح المرعية؟ وهل تسمح اللوائح المعمول بها بوجود سيارات على متن الطائرة محملة بالوقود؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

3 – أعلنت الخطوط الجوية الكويتية أن السيارتين كانتا تحتويان على الحد المصرح به من الوقود بحسب اللوائح المعمول بها في مجال شحن السيارات، فما هي الحدود التي تسمح بها اللوائح؟ وهل تم التثبت منها قبل شحن السيارتين في الطائرة؟

4 – ما الضمانات والإجراءات التي اتخذتها الكويتية من أجل ضمان عدم تكرار هذا الحادث مرة أخرى؟ وهل قررت الشركة أن تكون السيارات المشحونة على طائرات الخطوط الجوية الكويتية خالية تمامًا من الوقود؟ وما الأسس التي بني عليها هذا القرار إن وجد؟